الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

العلاقات الأوروبية- الروسية
..والعمق الإستراتيجي المتبادل

The European-Russian Relations .. and the Dual Strategic Depth

د.عبد الوهاب بن خليف
أستاذ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعة الجزائر
Benkhelif10@yahoo.fr

ملخص

تعالج هذه الدراسة الأكاديمية الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تكتسيها العلاقات الروسية- الأوروبية، من منطلق أن روسيا، التي تعد الدولة رقم واحد في العالم من حيث المساحة ومن أكثر الدول إنتاجا للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها قوة عسكرية هائلة مواكبة للقوة العسكرية الأمريكية.

وتزداد أهمية روسيا أوروبيا عندما تتعزز هذه العلاقات بين الطرفين الروسي والأوروبي. ويشكل هذا التقارب عمقا استراتيجيا متبادلا، بمعنى أن روسيا تتحوّل إلى سند إقتصادي وعسكري قوي، بإمكانه أن يقلص من الهيمنة الأمريكية المستمرة منذ مشروع مارشال.

بالمقابل، فإن روسيا ستحقق للدول الأوروبية سوقا كبيرة بالنسبة للاستثمارات الروسية المختلفة.

تشكل روسيا باعتبارها دولة أوروبية عملاقة عمقا استراتيجيا هاما بالنسبة للإتحاد الأوروبي. هذا الأخير يستمد قوته منها إذا أراد حقيقة أن يتحوّل إلى قطب مؤثر في العلاقات الدولية، له وزنه السياسي وتأثيره الاقتصادي ومظلته الأمنية، بعيدا عن السياسات الأمريكية المهيمنة ذات النزعة الأحادية التي طبعت السياسة الأمريكية في العالم، خاصة بعد زوال الإتحاد السوفييتي سابقا. وتكرّست هذه الهيمنة أكثر بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

الكلمات الدالة: روسيا- الاتحاد الأوربي – العلاقات – المصالح المتبادلة – العلاقات الدولية.

Abstract

This academic Study deals with the political, economic and military importance held by the European Russian relationship getting in mind that Russia remains the first country in the world concerning the size of territory, in addition to the fact she is among the most important gaz producers in the world , as it a challenging military power to that of the USA.

Russia gains in importance from an European perspective when bilateral relations are enhanced by the fact they represent for each other a strategic depth, in a sens that makes Russia an important potential economically and militarily, wich can reduce the us hegemony lasting since the Marshall program .

On the other side it represent a large market in terms of consoming and investments.

Henceforth , Russia represents a giant european state with a strategic depth, so ,Europe can gain important potential for this relationship, so that it can play role with a political, economic and security weight by getting away from the US influence axed mainly an unilatiralist role, particularly since the crumbling of the soviet empire and the 11/09/2001 attacks.

Keywords : *Russia- European Union- Relations- Mutual interests- International relations.*

مقدمة

اقتنعت روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أن الرؤية الروسية الإستراتيجية للعالم قد تغيرت من التعامل بمنطق الإتحاد السوفيتي السابق المعتمد على القدرات العسكرية والرقعة الجغرافية المترامية الأطراف والتعداد السكاني الكبير إلى التعامل بمنطق الدولة الكبرى التي تعتمد على منطق القوة الاقتصادية والتنافس على الأسواق الكبرى في العالم على غرار الولايات المتحدة.

فقد استطاعت روسيا خاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين العودة إلى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أهم الأجزاء في ثلاثية المعادلة الروسية القائمة على

القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة العلمية.

السعي الأمريكي لإضعاف روسيا:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وتحديدا في نهاية الثمانينيات إستراتيجية بعيدة المدى في أوروبا، التي تهدف إلى ملء الفراغ الإستراتيجي، الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا من خلال عزل روسيا وتحييد أوكرانيا عن أوروبا الغربية واحتواء أوزبكستان وإبعاد آسيا الوسطى من ساحة النفوذ. ويفهم من هذه الإستراتيجية كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ركّزت على منطقة أوراسيا باعتبارها منطقة حيوية ومصدرا مهما بالنسبة لانتقال السلع والمال لتقوية الاقتصاد الأمريكي وتحسين مستوى معيشة الأمريكيين.

وقد حاولت الولايات المتحدة كذلك إلى إضعاف روسيا لما لها من دور مؤثر أوروبيا وعالميا من خلال محاصرتها وإبعادها عن أوروبا واليابان والصين بتعزيز التقارب الأمريكي- الصيني- الياباني واستدراج القوة النووية الأوكرانية لحلف الناتو في إطار عملية الإصلاحات والتوسيع التي باشرها منذ بداية التسعينيات[1].

اعتمادا على ما سبق، فإن الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا، سعت إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

1-هو الاستمرار في تفتيت روسيا وتشجيع استقلال الدول في القوقاز من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تواجد عسكري أمريكي في آسيا الوسطى. في هذا الإطار، وجاءت قمة تاشقنط في 1992/05/15، التي نجحت فيها روسيا في إقناع مجموعة من الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا، لتوقيع معاهدة الدفاع المشترك، وهي روسيا كزاخستان، طاجيكستان، أرمينيا، تركمانستان، أوزبكستان.

2-السعي إلى إفشال أية محاولة تقارب بين أوروبا وروسيا. هذه الإستراتيجية لم تحقق نتائجها المرجوة، من منطلق أن روسيا بدأت تعود تدريجيا إلى الساحة الدولية من خلال تعزيز علاقاتها مع جيرانها لاسيما إيران والصين، بالإضافة إلى تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، بالنظر لمركزها كمصدر رئيس للنفط والغاز، حيث لعبت فرنسا وألمانيا أدوارا فاعلة في إعادة بناء الثقة بين دول الاتحاد وروسيا.بالمقابل، تواجه روسيا مشاكل اجتماعية داخلية، وأخرى خارجية، بحكم أنها متاخمة لمنطقة غير مستقرة في القوقاز وآسيا الوسطى. فهذه المشاكل الاجتماعية والسياسية قد تحد من المدى، الذي يمكن لروسيا أن تتحوّل فيه إلى لاعب رئيس في العلاقات الدولية، لذا فإن من المرجح أن تكون روسيا شريكا مهما للقوتين الراسختين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، والقوتين الصاعدتين الصين والهند[2].

التأكيد الأوروبي لدور روسيا

تسعى دول الإتحاد الأوروبي وفي مقدمته فرنسا وألمانيا إلى أن تكون فيدرالية روسيا قريبة اقتصاديا وسياسيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك بما يخدم إستراتيجية كل دولة، فألمانيا بحكم موقعها الجيو- سياسي وتمركزها في قلب أوروبا، تريد أن تجعل من روسيا عمقا إستراتيجيا لأوروبا من الناحية الشرقية. في حين فرنسا ذات المرجعية الديغولية والمعروفة بتوجهاتها الحذرة من السياسة الأمريكية في أوروبا والعالم، فإنها من المدافعين دوما عن ضرورة بناء علاقات قوية مع روسيا باعتبارها قوة إقليمية وبإمكانها أن تصبح قوة عالمية، وذلك بهدف الحد من الهيمنة الأمريكية وخلق توازن إستراتيجي في أوروبا.

لم يرق التعاون الأمريكي - الأوروبي إلى مستوى متميز في المجال الاستراتيجي يشمل خاصة إدماج روسيا في علاقة وثيقة مع المجموعة الأطلسية في إطار حلف الناتو وضمن الاتحاد الأوروبي[3]. هذا التوجه أنتج سياسة راديكالية من قبل روسيا تجاه التواجد العسكري الأمريكي في أوروبا، لاسيما ما يتعلق بالدرع المضاد للصواريخ.

من ناحية أخرى، فإن ألمانيا لن تستمر في القبول بدور ثانوي داخل حلف الناتو وفي أوروبا، الأمر الذي يرجح أن يتضاءل الاعتماد الألماني على الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تمتين العلاقات الألمانية-الروسية. هذا التقارب الألماني-الروسي المحتمل، وفقا للرؤية البسماركية التي ترى أن ألمانيا وروسيا يزدهران عندما يتقاربان ويعانيان عندما يتباعدان، وهو ما تخشاه فرنسا ويدفعها إلى أن تكون طرفا في هذا التقارب الذي تتقاطع فيه المصالح الفرنسية-الألمانية مع روسيا[4].

وقد تحدّث الجنرال « شارل ديغول» على ضرورة بناء « أوروبا من الأطلنطي إلى الأورال»، لكن من الناحية الجيوسياسية، تبدو صعبة التحقيق على المدى القصير والمتوسط، خاصة إذا علمنا أن نهر الأورال يقسم روسيا إلى قسمين [5]، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة يحدها من الناحية الشرقية حدود جغرافية تصل إلى آلاف الكيلومترات مع الصين ذات الكثافة السكانية العالية، التي قد تكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأوروبي في حالة انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي [6].

كما سعت فرنسا وألمانيا من خلال التنسيق في إطار ثنائي وأوروبي على تكثيف التعامل بين روسيا والاتحاد الأوروبي، لتصبح روسيا الشريك التجاري الثالث للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بحيث في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 ، فإن الطاقة أصبحت تمثل ثلثي الواردات الأوروبية من روسيا، وبالتالي فإن هذه الأخيرة هي أول مزوّد للاتحاد الأوروبي بالمحروقات، البترول بنسبة 19.8 % والغاز بنسبة 41 %.

في هذا المجال، هناك دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، البعض منها في تبعية شبه مطلقة والبعض الآخر في تبعية مطلقة للمحروقات الروسية، لاسيما الغاز مع شركة «غازبروم» (Gazprom)، فمثلا: تستورد ألمانيا 44.9 % ، بولونيا 50.2 % ، المجر 63.4 % ،النمسا 73.4 % جمهورية التشيك 80.8 % ، اليونان 86.8 % ، فنلندا وسلوفاكيا 100% [7].

حقّقت المبادلات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي خمسة وسبعين مليار «أورو» ، في حين وصلت هذه المبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية عشرة مليارات «أورو»، ويعني ذلك أن المبادلات التجارية الروسية- الأوروبية في إطار الاتحاد

الأوروبي تفوق سبع مرات المبادلات مع أمريكا[8].

وتبيّن المعطيات الاقتصادية أن نسبة الإنتاج الداخلي الخام التي حقّقتها روسيا خلال السنوات القليلة الماضية هي نتائج لم تحققها روسيا من قبل لا في عهد الاتحاد السوفيتي سابقا ولا خلال النظام القيصري الروسي، حيث وصلت هذه النسبة في عام 2005 إلى 6 % وهي نفس النسبة التي كانت في عام 2007 [9].

التقاطع المصلحي الأوروبي-الروسي:

تمثل روسيا محورا مهما في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، بحيث تشتري هذه الدول من روسيا الغاز الطبيعي منذ أكثر من ثلاثين عاما، أي منذ منتصف السبعينيات وفي أوج الحرب الباردة بين المعسكرين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الأولى من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية والنرويج في المرتبة الثالثة.

تتعاظم الأهمية الجيو-إستراتيجية للمحروقات الروسية عندما نعرف أن الاحتياطات النرويجية من المحروقات هي في تناقص مستمر، في حين تبقى الاحتياطات الروسية معتبرة. وهنا، تشير المعطيات أن إحتياطات البترول والغاز التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي ستستمر على المدى الطويل، أي ما بين 50 إلى 100 عام القادمة، في حين سيستمر إحتياطي الصلب إلى أكثر من قرنين من الزمن[10].

يبرز آفاق التعاون الروسي في مجال الغاز الطبيعي مع الدول الغربية في المديين المتوسط والطويل، أن الصادرات الروسية لهذه المادة ستتزايد نحو أوروبا، وبإمكانها تجاوز ذلك باتجاه أسواق جديدة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية غربا ودول آسياوية شرقا مثل اليابان، الصين وبالتالي الوصول إلى وضعية إستراتيجية مهمة تتوسط القوى المتحكمة في العلاقات الدولية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية غربا واليابان شرقا والاتحاد الأوروبي في مركز العالم. لهذا فهم الاتحاد الأوروبي منذ سنوات الأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها روسيا من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لأوروبا[11].

ويظل الاتحاد الأوروبي غير قادر على تجسيد التقاطعات المصلحية الجيوسياسية بين الاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا من جهة أخرى في الكثير من الأحيان، لاسيما ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والأزمة العراقية، بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني، حيث تسعى الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى حل هذا المشكل بطريقة سلمية. فوجود مؤسسات مختلفة تجمع بين الطرفين مثل مجلس حلف الناتو- روسيا (Le Conseil OTAN – Russie)، مجموعة الدول السبع الصناعية + روسيا ... (G 7+Russie) لم ترق بعد إلى مستوى هذه التحديات الإقليمية والدولية[12].

تسعى روسيا من خلال علاقاتها الإستراتيجية المتميزة مع مجموعة الدول المستقلة إلى تشكيل نوع من التحالف الإستراتيجي بين الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا وعلى رأسها أوكرانيا ذات القوة العسكرية النووية والقريبة جغرافيا من روسيا، وذلك من خلال سياسة دفاعية وأمنية مشتركة، لكن التدخل الأمريكي في هذه المنطقة، التي كانت تعتبر منطقة محرّمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بدأ يتعزّز تدريجيا، لاسيما في حالة نجاح هذه الأخيرة في بناء الدرع النووي الواقي في أوكرانيا. تشمل مجموعة الدول المستقلة كل من: روسيا (La Russie)، بلاروسيا (Biélorussie)، كزاخستان (Kazakhstan)، كيرغيستان (Kirghistan)، أرمينيا (l'Arménie)، جورجيا (La Géorgie)، طاجيكستان (Tadjikistan)، أذربيجان (l'Azerbaïdjan)، مالدافيا (la Moldavie)، تركمانستان (La Turkménistan)، أوكرانيا (l'Ukraine) وأوزبكستان (l'Ouzbékistan). أما الدول المشكّلة لمعاهدة الدفاع المشترك في قمة تاشقنط (Tachkent)، في 1992/05/15، وهي: روسيا، كزاخستان، أرمينيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

إن الرؤية الأمريكية للعالم تختلف عن نظرة الأوروبيين. فمن الناحية الغربية، فإن حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يضمن استمرار الزعامة الأمريكية على أوروبا وبالتالي فرض هيمنتها على علاقاتها مع روسيا في أوروبا ومع دول أخرى مثل اليابان، الصين في القارة الآسيوية[13]. هذه الوصاية الأمريكية التي أصبحت تطال حتّى علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي كان لها تأثير سلبي على حجمه السياسي والأمني الذي لا يساوي حجمه الاقتصادي.

التخوف الأمريكي من التقارب الأوروبي-الروسي:

تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من قيام وحدة سياسية أوروبية تكون قادرة على تعزيز التقارب والوفاق السياسي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على غرار العلاقات الاقتصادية المتميزة القائمة على المحروقات، وبالتالي فإن واشنطن تسعى من خلال بريطانيا، التي لم تعترف بعد « بالسيادة الأوروبية» للحيلولة دون إقامة شراكة سياسية روسية- أوروبية، لأن هذه الأخيرة بإمكانها قلب المعادلة الأوروبية التي تتحكم فيها الأحادية الأمريكية إلى نظام إقليمي أوروبي متحرر من هذه الهيمنة[14].

وعليه، فإن واشنطن لن ترضى بأن يتحوّل التقارب الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى تحالف سياسي يكون على حساب المصالح الأمريكية في أوروبا، وهنا يظهر صراع النفوذ الأمريكي- الروسي على أوروبا، خاصة وأن روسيا تعود تدريجيا إلى القارة الأوروبية مع منتصف التسعينيات. ونشير هنا إلى أن الشركة الألمانية « ونترشال»(Winterschall du groupe BASF) قد وقّعت في أبريل 2005، مذكرة تفاهم مع المؤسسة الروسية « غازبروم» (Gazprom) من أجل استكشاف مشترك لحقول غاز جديدة في الأراضي الروسية، وتتحصّل الشركة الألمانية على 50 % ، مقابل ذلك تستفيد «غازبروم» (Gazprom) من الدخول المباشر أسواق الغاز الألمانية.

من جهة أخرى، فإن المؤسسة رقم واحد في قطاع المحروقات الإيطالية (ENI) قد وقّعت اتفاقا، في منتصف شهر نوفمبر 2006 مع «غازبروم» (Gazprom) الروسية من أجل الاستثمار إلى حقول الغاز والنفط الروسية، في مقابل فتح السوق

الطاقوية الإيطالية للمؤسسة الروسية المذكورة.

ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا، حيث قامت شركة «غاز فرنسا» (Gaz de France) وشركة «غازبروم» (Gazprom) في نهاية نوفمبر2006، يقضي بدخول الشركة الروسية إلى الدخول إلى السوق الفرنسية وتوزيع الغاز على الصناعيين، في حين تتحصّل على تموين بالغاز الروسي إلى غاية 2030[15].

يشكل تموين دول الاتحاد الأوروبي الخارجي بالطاقة، لاسيما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، رهانا كبيرا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي. وازداد القلق الأوروبي بعد الأزمة الروسية- الأوكرانية، في جانفي 2006، حول أنبوب الغاز الروسي الذي يمر عبر الأراضي الأوكرانية، علما أن روسيا تغطي تقريبا نصف الاحتياجات الروسية من الغاز الطبيعي. ولأجل الحفاظ على استقرار العلاقات الاقتصادية واستمرارها، سارع الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون مع روسيا في 1995/06/17 [16].

اكتفت روسيا باتفاقية شراكة مع حلف الناتو دون الانضمام إليه كدولة عضو لمجموعة من الاعتبارات السياسية والعسكرية، منها أن روسيا لا تريد أن تتساوى مع بقية الدول الصغرى والمتوسطة التي كانت في الماضي تحت قيادتها، وكذا عدم ثقة روسيا في أعداء الأمس والحلفاء اليوم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. أن روسيا ترفض الاستمرار في توسيع حلف الناتو إلى حدودها، لأنه يتعارض مع منظومة الأمن الأوروبي ويهدد المصلحة الأمنية الروسية، بالإضافة إلى أن روسيا تستحوذ على قوة نووية هائلة تستدعي معاملة خاصة تختلف عن باقي الدول [17].

واجهت روسيا خلال عام 1996، تحديين رئيسين مرتبطين بمستقبلها السياسي والعسكري، ويتعلق الأول بمسار تعديل اتفاقية الحد من الإستراتيجية بعيدة المدى " ستارت II" (Start II) ، والثانية تتعلق بآفاق توسيع «حلف الناتو»(Nato) ليشمل دولا من «حلف وارسو [18] Pacte Varsovie de، حيث توصّل حلف الناتو وروسيا إلى تأسيس «المجلس الدائم المشترك: الناتو- روسيا» (Conseil permanent commun : l'Otan-Russie)، بالإضافة إلى مجلس آخر يضم الناتو وأوكرانيا، يدعى « مفوضية الناتو- أوكرانيا» (Commission de l'Otan-Ukraine)، ويشكل هذا المجلسان أهمية كبيرة بالنسبة لمناقشة المسائل الأمنية بين الطرفين والمهام المشتركة في عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات[19].

يبقى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء، يخشيان من تغلغل نووي روسي محتمل في نشاطات إرهابية وطنية أو دولية، بحيث 67 % من التجهيزات النووية المدنية الروسية تحكمها أنظمة حماية قديمة، يحتاج تجديدها وتحديثها إلى أموال كبيرة[20]، الأمر الذي يستدعي تنسيقا وتعاونا دوليين، لأن الإرهاب الدولي أصبح ظاهرة دولية لا تعترف بالحدود الوطنية.

تؤكد المعطيات أن الاقتصاد الروسي في تحسن مستمر وفي أفضل الأحوال منذ تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، لاسيما خلال العامين الماضيين (2005-2007)، وهو ما أثار التخوفات الأمريكية بخصوص المستوى الاقتصادي الروسي الذي سيصله في السنوات القليلة القادمة، بالنظر إلى نسبة النمو التي وصلت إلى 6 % في 2005 وينتظر أن تستمر إلى ما بعد 2007.

ويرجع هذا التحسّن إلى اختيارات الاقتصاد الكلي المطبّقة بطريقة فعّالة من خلال السياسة الجبائية والنقدية، بالإضافة إلى المداخيل الكبيرة التي تأتي من صادرات البترول والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، وهو ما أدى إلى ارتفاع احتياطات البنك المركزي الروسي في عام 2006 إلى 185 مليار دولار [21].

وبالرغم من المشاكل التي ما تزال تعانيها روسيا، فإنها تملك من الإمكانيات المادية والبشرية والجغرافية، التي تؤهلها لأن تعود إلى المسرح الدولي كقوة سياسية واقتصادية، بالنظر إلى بداية تحسن اقتصادها الوطني، لاسيما إذا علمنا أنها تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أن ترسانتها العسكرية الضخمة [22].

لذا، فإنه مهما قيل عن تراجع القوة الروسية دوليا، فإن الغرب بقيادة واشنطن لم يقتنع بأن تفوّقه في الحرب الباردة كان كاسحا لصالحه كما كان يعتقد ذلك في بداية التسعينيات، وهو ما يفسّر استئناف الحرب الباردة مع روسيا، وذلك بنشر القواعد العسكرية التابعة لحلف الناتو في الدول المجاورة لها وتوسيع الاتحاد الأوروبي ومشروع نشر الدرع الصاروخي في بلغاريا وجمهورية التشيك، بالإضافة إلى نية الغرب في إقناع الروس بتغيير الديانة الأرثوذكسية، التي يعتبرونها عائقا أمام تحقيق الديمقراطية والرأسمالية، بالديانة البروتستانتية وغيرها من الضغوطات الغربية[23].

وقد شاركت روسيا لأول مرة من 08 إلى 1994/07/12، ممثلة برئيسها بوريس إلتسين (Boris Eltsine) في قمة مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم بمدينة نابل (Naples) الإيطالية، وهو اعتراف بالقوة الروسية لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا في بداية التسعينيات، من قبل الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الرهان العربي على عودة الدعم الروسي

كان مجيء الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما إلى البيت الأبيض وتبنيه منذ البداية سياسة توافقية مع روسيا، مؤشر جديد على الدور الروسي المؤثر في أوروبا وآسيا. كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى كسب ود روسيا قصد الحصول على مساندتها في الكثير من القضايا الحساسة خاصة ما يتعلق بملف إيران النووي ودور حلف الناتو في أفغانستان والتواجد العسكري الأمريكي في العراق وغيرها من بؤر التوتر المتورطة فيها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أن عودة الرئيس الروسي السابق إلى الكرملين بفوزه بالإنتخابات الرئاسية التي جرت في الثالث مارس 2012 وبنسبة 64 % ، والمواقف الروسية المختلفة بشأن الأزمة السورية، لاسيما استعمال الفيتو لأكثر من مرة ضد مشروع قرار داخل مجلس الأمن يدين سوريا ويضعها تحت لائحة الفصل السابع، هي مؤشر قوي على تعاظم الدور الروسي في العلاقات الدولية،

خاصة وأن روسيا استعادت قوتها الإقليمية والدولية.

إن عودة روسيا كقوة عالمية سيعزز تراجع النظام الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ويشجع النظام المتعدد القطبية. كما ستظل روسيا مصدرا للتقنية العسكرية للكثير من الدول العربية خاصة منها الجزائر، سوريا، بالرغم من فقدانها لبعض الدول العربية التي لم تعد تمثل سوقا مهما للأسلحة بالنسبة لروسيا بعد الأحداث التي عرفتها هذه الدول ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بليبيا، بالإضافة للعراق بعد الاحتلال الأمريكي.

وتلعب روسيا خلال السنوات القليلة الماضية على جبهتين، الجبهة الآسيوية والأفريقية والجبهة الأوروبية، فبالنسبة لجبهة آسيا وشمال أفريقيا خاصة، فإن روسيا ستعتمد في ذلك على الموروث السياسي والعسكري الذي يحكمها مع هذه المنطقة. أما بالنسبة للجبهة الأوروبية، فإن روسيا ستظل تراهن على عمقها الإستراتيجي الأوروبي.

أما بالنسبة للعالم العربي، فإن روسيا مازالت مواقفها مؤيدة للدول العربية اقتناعا منها بأن مصالحها مازالت موجودة في المنطقة العربية بالرغم من تراجع وجودها في الدول العربية، لذلك فإن مصلحة هذه الأخيرة في تكييف مواقفها مع المواقف الروسية التي تعتبر أكثر سندا ودعما إذا ما قورنت بمواقف دول أخرى مع الأخذ في الاعتبار بأن روسيا تبحث دائما على المحافظة على مصالحها المختلفة في المنطقة[24].

الخاتمة

نصل إلى أن العلاقات الروسية الأوروبية تمثل قاعدة قوية لإعادة هيكلة النظام العالمي وجعله أكثر عدلا واستقرار وهي فرصة بالنسبة للقوى الصاعدة على غرار الصين، الهند، البرازيل، إيران وغيرها لفرض وجودها على الساحة الدولية. كما تمثل الأبعاد الجيوستراتيجية في السياسة الروسية الجديدة مؤشرا هاما للوقوف في وجه السياسة الأمريكية المهيمنة على العلاقات الدولية.

الهوامش:

1-Emmanuel TODD. *Après l'Empire* : Essai sur la décomposition du système américain . Paris :Editions Gallimard, 2002, PP.152-154.

2 -مجلس المخابرات القومي الأمريكي: مشروع لسنة 2020 . المستقبل العربي، العدد 313، مارس 2005، ص47.

3 -زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية.بيروت:دار الكتاب العربي، 2007، ص187.

4- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين(ترجمة:عمر الأيوبي). بيروت: دار الكتاب العربي، 2003 ، ص32.

5-Bernard de BRESSY, Des frontières de l'Europe. défense nationale, mars 2006, P.05.

6-Ibid, P.07.

7. Céline BAYOU et Pierre VERLUISE, *Russie -UE : quelles stratégies énergétiques. défense nationale*, novembre 2006 , P. 56.

8. Emmanuel TODD, Op.Cit, PP.169170-8-.

9-Mark MEDISH. *Russie: la transition inachevée. politique étrangère,* Janvier 2006, P.13.

10-Michel SARAZIN, *Scénarios pour l'aprèspétrole* . défense nationale, avril 2006, P.117.

11-Jean-Marie CHEVALIER et C.- Pierre ZALESKI, Energie : *les relations entre l'Union européenne et la Russie* . Revue politique et parlementaire, n°1039, avril – mai – juin 2006, P.81.

12-Thierry DE MONTBRIAL, Perspectives, in « RAMSES : Les grandes tendances du monde », sous direction de Thierry de MONTBRIAL et Philippe Moreau DEFARGES. DUNOD :IFRI, 2003, P.21.

13-Bernard DE MONTFERRAND, *Défendre l'Europe* . Paris : Economica, 1999 , P.134.

14-Jean-Paul JOUBERT, A propos « des » frontières de l'Europe. défense nationale, août-septembre 2006, P.91.

15-Céline BAYOU et Pierre VERLUISE, OP.CIT, P.57.

16-Mathias RUETE, La politique énergétique de l'Union européenne. défense nationale, avril 2006, P.09.

17- **التقرير الإستراتيجي العربي** 1995، **القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام**، 1996، ص231.

18 – **طالبت روسيا تأجيل التوقيع على معاهدة ستارت II (START II)) إلى عشر سنوات قادمة أي إلى غاية عام** 2008.

19- المؤسسات الرئيسية لحلف الناتو هي: مجلس الشراكة بين أوروبا والأطلنطي (Conseil de partenariat euro – atlantique) في 1991، المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا (« Conseil permanent commun Otan -Russie ») في 1997، **مفوضية الناتو وأوكرانيا** (Commission Otan -Ukraine) في 1997، **مجموعة التعاون مع دول المتوسط** (Groupe de coopération des pays méditerranéens) في 1995.

20 – **التقرير الإستراتيجي** -2004 2005، **القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، جويلية 2005، ص ص** -129 130.

21- Richard NARICH, Sécurité intérieure, nouveaux défis pour les Etats-Unis et pour l'Europe, défense nationale, fevrier 2005, P.36.

22.Thomas GOMART, politique étrangère russe : l'étrange inconstance . politique étrangère, janvier 2006, P.13.

23 - Emmanuel TODD, *Op.Cit*, P.180.

24 – **جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا . المستقبل العربي، العدد** 323، **يناير** 2006، **ص**46.

قائمة المراجع:

I.مراجع باللغة العربية:

1- التقرير الإستراتيجي العربي 1995، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996.

2- التقرير الإستراتيجي 2004 – 2005، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، جويلية 2005.

3- بريجنسكي، زبيغنيو، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية.بيروت:دار الكتاب العربي، 2007.

4- جميل، مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا . المستقبل العربي، العدد 323، يناير 2006، ص46.

5- مجلس المخابرات القومي الأمريكي: مشروع لسنة 2020 . المستقبل العربي، العدد 313، مارس 2005، ص47.

6-طه عبد العليم، روسيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد، في : علي محافظة، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006.

7 - هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين(ترجمة:عمر الأيوبي). بيروت: دار الكتاب العربي، 2003 ، ص32.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

1-BAYOU, Céline et VERLUISE, Pierre, Russie -UE : Quelles stratégies énergétiques. défense nationale, novembre 2006 .

2-DE BRESSY, Bernard, Les frontières de l'Europe. défense nationale, mars 2006.

3-Emmanuel TODD, Après l'Empire : Essai sur la décomposition du système américain . Paris : Editions Gallimard, 2002.

4-DE MONTBRIAL, Thierry, Perspectives, in « RAMSES : Les grandes tendances du monde », sous direction de Thierry de MONTBRIAL DE MONTBRIAL et Philippe Moreau DEFARGES. DUNOD :IFRI, 2003.

5- DE MONTFERRAND, Bernard, Défendre l'Europe . Paris : Economica, 1999 .

6- CHEVALIER, Jean-Marie et ZALESKI, C. Pierre, Energie : les relations entre l'Union européenne et la Russie . Revue politique et parlementaire, n°1039, avril – mai – juin 2006.

7-GOMART, Thomas, politique étrangère russe : l'étrange inconstance . politique étrangère, janvier 2006.

8-JOUBERT, Jean-Paul, A propos « des » frontières de l'Europe. défense nationale, août-septembre 2006.

9-MEDISH, Mark, Russie: la transition inachevée . politique étrangère, Janvier 2000.

10-NARICH, Richard, Sécurité intérieure, nouveaux défis pour les Etats-Unis et pour l'Europe, défense nationale, fevrier 2005.

11-RUETE, Mathias, La politique énergétique de l'Union européenne. défense nationale, avril 2006.

12-SARAZIN, Michel, Scénarios pour l'aprèspétrole . défense nationale, avril 2006.

13-TODD, Emmanuel, Après l'Empire :Essai sur la décomposition du système américain . Paris :Editions Gallimard, 2002.